Journal of the University of Babylon for Humanities مَجلّةُ جَامعةِ بَابِل للعُلومِ الإنسَانيّةِ

Vol. 30/ No. 4/ 2022 المجلد 30/ العدد 4/ 2022

الشواهد الشعرية النحوية المُكررة عند ابن جنيّ (ت:392هـ)في خصائصه

حامد عبد المحسن كاظم الجنابي نوال كاظم حمود

قسم اللغة العربية / كلية التربية للعلوم الإنسانية/ جامعة بابل

Nwalkazem1995@gmail.com

تاريخ استلام البحث: 1 /2/2022 تاريخ قبول النشر: 14/ 2/2022 تاريخ نشر البحث: 12/4/ 2022

المستخلص

يتناول هذا البحث الشواهد الشعرية النحوية المكررة عند ابن جني في خصائصه، ويتطرق لمعرفة كل شاهد ومناسبة ربطه بالباب الذي جاء به، وان المتتبع لكتاب الخصائص يجد فيه ما يُقارب ستين وثمانمئة شاهدًا شعريًا، وقد كرر فيه ابن جني اكثر من مئة وواحد واربعين شاهدًا في قضايا مختلفة: صوتية وصرفية ونحوية ودلالية، وقد تناول البحث قسم من الشواهد النحوية المكررة.

الكلمات الدالة: الشاهد الشعري المتكرر، الشواهد النحوية الاصولية، القياس النحوي في الخصائص

Repetitive Grammatical Poetic Examples in ibn Jinni's Book "Al-khasa'is"

Hamed Abd Al-MuhsenAl-Jenaby Nawal kathem hmood Al-Jeboorey

Department of Arabic/ Collage of Education for Humanities/ University of Babylon

Abstract

This research deals with the repeated poetic grammatical evidence of Ibn Jinni in its characteristics It deals with the knowledge of each witness and the occasion of linking it to the chapter in which it came. In it، Ibn Jinni repeated more than one hundred and forty-one witnesses in various cases: phonetic، morphological، grammatical and semantic، and the research dealt with a section of repeated grammatical evidence.

key words: the duplicated poetry evidence, originalgrammerevidence s, grammermeasurement in al-khasaes

المقدمة

ان الخصائص موسوعة علمية لغوية كبيرة ومؤلفها شخصية متمكنةٌ فَذٌّ فقد أودعَ كتابهُا لمسائل المتنوعة كالصوتية والصرفية والنحوية واللغوية والبلاغية وكذلك الدلالية فهو درس في موسوعته هذه جُلَّ علوم العربية وقد وثق كلامه وقواعده التي أتى بها بالشعر العربي الفصيح وكذلك بالأمثلة النثرية كالاستشهاد بآيات الكتاب الكريم وكذلك بعض القصص النثرية القصيرة، وقد كَثُر تكرار الشواهد الشعرية في كتابه، وان كتابه لم يكن مبنيًا على توضيح علامات الاعراب ورفع الفاعل ونصب المفعول وجزم الفعل وانما كان يطرح القضايا ويناقشها نقاشًا واضحًا مسترسلًا في كلامه ليوضح قضايا مختلفة عما جاء عليه الشاهد، وقد ناقشت الشواهد النحوية المكررة في بعض القضايا النحوية ومنها: خلع دلالة الاستفهام عن أسماء الاستفهام، وحذف حروف العطف، واستبدال الضمير المتصل بالمنفصل أو العكس، والتقديم والتأخير والفصل بين الفعل وفاعله والاعتراض ...وغيرها من المسائل النحوية وسنوضح بعضها بما يلي:

-الشاهد الاول

ما اوردهُ ابن جني من قول حميد بن ثور الهلالي[1: 1/131، 2/184]،[2: 386]

وَأَسْماءُ مَا أَسْماءُ لَيْلَةَ أَدْلَجَتْ ... إليَّ وَأَصْحابِي بأَيَّ وَأَيْنَمَا

ورد في (باب في تعارض السماع والقياس)[1: 1/181-198] وتكرر في (باب في خلع الادلة)[1: 2/181-198].

الشاهد فيه في الباب الاول: (أَيّ) و(أيْنَما) ، فالقياس يوجب كونهما اسمي استفهام امّا الاستعمال في هذا الشاهد فجاءت سماعًا اسمًا للجهات وجردها من الاستفهام إذن قد تعارض فيها السماع والقياس، و يرى ابن جني إن (أَيّ)مُنعت من الصرف لأنها اسمًا للجهة واجتمع فيها التعريف والتأنيث[1: 1/131]،اما (أيْنَما) ففيها نظر فقد يكون جردهُ من الاستفهام كما جرّد أَيّ فإذا فعل ذلك احتمل امرين، احدهما: انه جعل(أين)علمًا ايضًا للبقعة فمُنعت من الصرف للتعريف والتأنيث كما مُنعت (أيّ)والفتحة في آخرها فتحة الجر و(ما) زائدة، والاخر: ان تكون مُركبة من (اين وما) فلمّا رُكبت فُتح الاول منها كـــفتحة (حيَّهل) عندما ركب(حيّ)مع(هل)إذن الفتحة في هذا الرأي هي حادثة التركيب وحركة البناء الاصلية لأسماء الاستفهام قد زالت وحلت محلها فتحة التركيب ويراه ابن جني احرى بالجواز واقرب في القياس،[1: 1/132]او قد تكون الحركة هي الحركة الاصلية التي كانت في اسماء الاستفهام قبل تجريدها من معنى الاستفهام بقيت على حالها ولم يحدث فيها تغيير[1: 1/132].

وتكرر في الباب الثاني والشاهد فيه خلع دلالة الاستفهام من(أيّ وأيْنما) وجعلهما علمًا للبقعة ومنعهما من الصرف للعلمية والتأنيث بعد ما كانا اسمين مبنيين[1: 2/181-182].

-الشاهد الثاني

ما أورده ابن جني من قول جميل بثينة:[1: 1/286، 3/152][3: 52]

رَسْم دَار وَقَفت فِي طَلَله ... كُدتُ أقضي الغداة مِن جَلَله

ورد في (باب في ان المحذوف اذا دلت الدلالة عليه كان في حكم الملفوظ به الا ان يعترض هناك من صناعة اللفظ ما يمنع منه)[1:1/285–294]، وتكرر في (باب في حذف الهمز وإبداله)[1:3/151–156].الشاهد فيه في كِلا الموضعين حذف (رُبَّ) وتقدير الكلام: رُبَّ رسم دار

ففي الباب الاول يرى ابن جني ان المحذوف قد يُحذف ويبقى حكمه دليلًا عليه، فالدليل هنا على حذف (رُبَّ) مجيء (رَسِم) مجرورة لفظًا بها مرفوعة محلًا على انها مبتدأ[1: 286/1]، ويرى ابن يعيش ان حروف الجر قد تُحذف اختصارًا واستخفافًا اذا كان في اللفظ ما يدل عليها فتجري لقوة الدلالة عليها مجرى الثابت الملفوظ به وتكون مؤثرة في المحذوف منه.[4: 516/4]

وتكرر في الباب الثاني الشاهد نفسه وليس فيه من الهمز شيء ولكن ابن جني يستدل به على ان الهمزة تُحذف كما قد تُحذف بعض الحروف كما حُذفت(رُبَّ)في قول جميل:[1: 152/3]

رَسْم دَار وَقَفت فِي طَلَله

-الشاهد الثالث

ما أورده ابن جني من إنشاد أبي الحسن[1:1/291، 2/282][5: 6/110][6: 5/192][7: 3/380]

كَيْفَ أصبَحْتَ كَيْفَ أمسَيْت مِمّا ... يَزْرَع الوُدَّ في فُؤاد الكَرِيْم

ورد في (باب في ان المحذوف اذا دلت الدلالة عليه كان في حكم الملفوظ به الا ان يعترض هناك من صناعة اللفظ ما يمنع منه)[1:1/285–294] وتكرر في (باب في زيادة الحروف وحذفها)[1: 2/275–286] الشاهد فيه في ك لا الموضعين حذف حرف العطف (الواو) والتقدير: كيف اصبحت وكيف امسيت

ففي الباب الاول يرى ابن جني ان الشاعر قد حذف الحرف وابقى المعطوف به والكلام يحتمل دلالة حرف العطف المقدر[1:1/291] وهذا ما يربط الشاهد بعنوان الباب.

وتكرر في الباب الثاني الشاهد نفسه ويرى ابن جني ان حذف الحروف لا يسوغه قياس لان فيه انتهاك واجحاف بحق الحرف وكذلك زيادتها خارجة عن القياس ايضًا والقياس لايجيز حذف الحروف ولا زيادتها ومع ذلك فقد حُذفت تارة وزُيدت اخرى وقد اوردَ البيت المستشهد به مع امثلة اخرى شواهد لما يقول [1: 2/281–282]ويقول الصبان : (وقد انفردت الواو من بين حروف العطف بعطف عامل مُزال اي محذوف قد بقي معموله)[8: 3/173] ومثلهُما اورده ابن جني من إنشاد ابن الاعرابي:[1: 1/291، 2/282][9: 161][10: (صبح)2/503 وفيه حبيباتي بدل: علاتي]

وكَيفَ لا أبكِي على علّاتي ... صَبَائِحي غَبَائِقي قَبْلاتي

الشاهد فيه حذف حرف العطف والتقدير: صبائحي وغبائقي و قبلاتي.

-الشاهد الرابع

ما اوردهُ ابن جني من قول الشاعر:[1: 1/308، 2/196][11: 2/362][12: 2/120، صدره: أتتك عنس تقطع الأركا]

إلَيكَ حتى بَلَغْت إيَّاكا

ورد في (باب في غلبة الفروع على الاصول)[1: 1/301-313] وتكرر في (باب في خلع الادلة)[1: 2/181-198]. الشاهد فيه في كلا الموضعين قوله: (إيّاكا) حيث استبدل الضمير المتصل بالمنفصل والتقدير: بلغتك

ففي الباب الاول يرى ابن جني أنّ الأصل في الضمير الاتصال ولا يؤتى به منفصلًا الا قليلًا وفي هذا الشاهد الشعري الأصل في الضمير ان يأتي متصلًا لكنه جاء منفصلًا فهو فرع غلب على الاصل وهذا هو وجه ارتباط البيت بعنوان الباب[1:1/308].

اما في الباب الثاني فقد اشبه الضمير الحرف فَبُنِيَّ فَخُلعت منه دلالة الاسماء لان الاصل في الاسماء الاعراب لذا قال ابن مالك:[8: 1/71]

والاسمُ مِنْهُ مُعرَبٌ وَمبني لِشَبَهٌ من الحُرُوفِ مَدنِي

وهذا وجه اتصاله بعنوان الباب، وقد حملوا الضمير المنفصل (انا، انت، هو...)في البناء على نظيره المتصل وقد يستعمل في بعض الاماكن في موضعه كبيت الشاهد:

إلَيكَ حتى بَلَغْت إيَّاكا

فالموضع هو للمتصل وليس للمنفصل لكن الاستعمال اللغوي مالَ الى استعمال المنفصل موضع المتصل[1: 2/196]، ويرى سيبويه ان هذا البناء يجوز في الشعر ولا يجوز في الكلام المنثور[11: 2/362](وقال ابو سعيد: قوله: بلغت اياك ضرورة على ما قاله سيبويه وكان الزجاج يقول: ((اراد: بلغتك إياك)) وهذا لا يخرجه من الضرورة لأنه ان اراد الكاف وحذفها فهو ضرورة ولو اخرجه تقدير هذا عن الضرورة لجاز: ضربتُ إياكَ، على هذا التقدير وليس هذا بشيء وقد يضطرّ الشاعر، فيضع الضّمير المتصل في موضع المنفصل)[13: 3/123]

ومثلهُ ما اوردهُ ابن جني من قول الشاعر:[1: 1/308، 2/197 نُسب الى أمية بن ابي الصلت][والصواب هو للفرزدق، ينظر: 14: 190].

بالوارثِ الباعثِ الامواتِ قَدْ ضَمِنت ... إياهُم الارضُ في دَهر الدهاريْر

الشاهد فيه في كلا الموضعين قوله: إياهم حيث استعمل الضمير المنفصل بدل المتصل واراد: ضمنتهم، وهو مشابه للشاهد السابق.

-الشاهد الخامس

ما اورده ابن جني من قول الشاعر:[1: 1/308، 2/197][15: 338][16: 131]

فَمَا نُبالي اذا ماكنْتِ جارتَنا ... ألاّ يُجاورنا إلاكِ ديارُ

ورد في (باب في غلبة الفروع على الاصول)[1:1/181-198]وتكرر في (باب في خلع الادلة)[1: 2/181-198].الشاهد فيه في كلا الموضعين قوله: (إلاك)، إذ استعمل الضمير المتصل بدل المنفصل والتقدير: الا انتِ، وهو عكس الشاهد السابق

ففي الباب الاول اوردهُ ابن جني في معرض حديثه عن استعمالهم للضمير المتصل في موضع المنفصل لان الضمير المتصل لايبتدأ به ولا يقع الا في اختيار الكلام[17: 1/91]، وقد جاء بالضمير المتصل بعد (الا) وهو فرع في الاستعمال فغُلب على الاصل وهذا هو وجه اتصاله بعنوان الباب وقد نقل ابن جني رأي سيبويه في هذا

الباب فقال : (فلما رأى سيبويه العرب اذا شُبهت شيئًا بشيء فحملته على حُكمه عادت ايضًا فحملت الاخر على حُكم صاحبه تثبيتًا لهما وتتميمًا لمعنى الشَبه بينهما)[1: 309/1][18: 88]

وفي الباب الثاني يرى ابن جني انهم(لما غلبوا في استعمال المتصل موضع المنفصل ومتى قدروا على المتصل لم يأتوا بالمنفصل غلب حكم المتصل فلما كان كذلك عوضوا منه ان جاءوا في بعض المواضع بالمنفصل في موضع المتصل) [1: 197/2] وقد نقل لنا ابن جني منقلة من سائل فقال: (فإن قُلت : زعمتَ ان المتصل آثر في نفوسهم من المنفصل وقد ترى الى كثرة استعمال المنفصل موضع المتصل وقلة استعمال المتصل موضع المنفصل فهلا دلك ذلك على خلاف مذهبك؟ قيل: لما كانوا متى قدروا على المتصل لم يأتوا مكانه بالمنفصل غلب حكم المتصل فلما كان كذلك عوضوا منه ان جاءوا في بعض المواضع بالمنفصل في موضع المتصل كما قلبوا الياء الى الواو في نحو: الشروى والفتوى لكثرة دخول الياء على الواو في اللغة)[1: 197/2]، فقد خلعوا دلالة المنفصل في الشاهد رغم ان الواجب هنا ايراد المنفصل ولكن غلب استعمالهم للمتصل القاعدة فخلعوها وجاءوا بالمتصل وهو موضع ارتباط الشاهد بعنوان الباب ويرى ابو جعفر النحاس(ان هذا خطأ عند البصريين فلا يقع بعد (إلا) ضمير لاختلافه وانشد محمد بن يزيد: الاّ يجاورنا سواك ديارُ) [19: 267/4] وقد أجازَ ذلك الكوفيون فقالوا: (يولي الضمير المتصل (إلاّ) وذاك انك تقول: ما علمني الا انتَ، واذا نَصبتَ قُلت: ما علمتُ الاّ اياكَ، فأجازوا إلاّك)[15: 338].

-الشاهد السادس

ما اوردهُ ابن جني من قول الشاعر:[1: 317/1، 285/2][9: 58][20: 327/1]

مَروا عُجَالى وقَالَوا: كَيْفَ صَاحبُكم! ... قالَ الذي سَألُوا: أَمسَى لِمَجْهُودا

ورد في (باب في إصلاح اللفظ)[1: 313/1–322]،وتكرر في (باب في زيادة الحروف وحذفها)[1: 275/2–286].الشاهد فيه في كلا الموضعين زيادة اللام في خبر(امسى)

ففي الباب الاول اورده ابن جني في معرض حديثه عن اللام في قول الشاعر:[21: 202][1: 317/1]

لِهنَّك في الدنيا لباقية العمر

فيرى ان اللام في قوله (لباقية العمر) زائدة كزيادتها في قوله (لمجهودا)[1: 316/1–317]لان النحاة قرروا في باب (إنَّ) ان هذه اللام لا تزاد الا في خبر (إنَّ) وان زيادتها في غيرها من الحروف والافعال وخرجوا زيادتها في خبر (أمس) على الشذوذ.[17: 364/1–365]

اما تكراره في الباب الثاني فيرى ابن جني ان(القياس لايجوز حذف الحروف ولا زيادتها ومع ذلك فقد حُذفت تارة وزُيدت أخرى)[1: 282/2] فمن زيادتها قوله (لمجهودا) حيث زُيدت اللام في خبر امسى ومثله قراءة سعيد بن جبير لقوله تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا قَبْلَكَ مِنَ الْمُرْسَلِينَ إِلَّا إِنَّهُمْ لَيَأْكُلُونَ الطَّعَامَ ﴾[22: 786/2] فقد زُيدت اللام في قوله(ليأكلون)[1: 285/2] وهذا هو ارتباط الشاهد بعنوان الباب، ويرى ابن جني هنا ان زيادتها هي لإصلاح اللفظ واقامة الوزن لأنها ان حُذفت كُسر الوزن فكأن الشاعر اُضطر لزيادتها.

-الشاهد السابع

ما اوردهُ ابن جني من إنشاد ابن الاعرابي:[1: 331/1، 395/2][24: 1909]

فأَصْبَحت بَعْدَ خَطِّ بَهجَتُها ... كَأَنَّ قفرًا رسُومها قَلَمَا

ورد في(باب هل يجوز لنا في الشعر من الضرورة ما جاز للعرب او لا؟)[1: 324/1-336]،وتكرر في(باب في شجاعة العربية (فصل في التقديم والتأخير))[1: 384/2-413].

الشاهد فيه في الباب الاول على ما اراد من معنى من صياغة البيت(فأصبحت بعد بهجتها قفرًا كأنَّ قلمًا خط رسومها) فأوقع من الفصل والتقديم والتأخير ما تراه [1: 331/1] وهنا يكمن وجه ارتباط الشاهد بعنوان الباب وهل يجوز لنا مثل ان نفصل ونقدم ونؤخر كما فعل صاحب البيت الشعري والظاهر من الحوار الذي جرى بين ابن جني واستاذه ابي علي الفارسي في هذا الباب حيث قال:(سألت ابا علي-رحمه الله-عن هذا فقال: كما جاز ان نقيس منثورنا على منثورهم فكذلك يجوز لنا ان نقيس شعرنا على شعرهم فما اجازته الضرورة لهم اجازته لنا وما حظرته عليهم حظرته عليها)[1: 324/1] واستجازَ بعض الضرورات والاستعمالات اللغوية ثم قال:(فأما ما يأتي عن العرب لحنًا فلا نعذر فيه مولدًا)[1:1:330] ثم ساقَ امثلة على ذلك ومنها الشاهد الشعري الذي نحن بصدد الحديث عنه.

وتكرر في الباب الثاني للقضية نفسها ويرى ابن جني ان التقديم والتأخير على ضربين: احدهما ما يقبله القياس، والاخر يسهله الاضطرار ثم جاء بأمثلة لما يقبله التقديم والتأخير من القياس ومواضيع الفصل والاعتراض[1: 394/2-395]ثم ساقَ البيت الشعري مثالًا لما سهلهُ اضطرار الشاعر:

فأَصْبَحت بَعْدَ خَطِّ بَهجَتُها ... كَأَنَّ قفرًا رسُومها قَلَمَا

ومن خلال استعراض قول ابن جني للبيت الشعري وما حصل فيه يُلحظ عدم موافقته لصنيع الشاعر في فعله فأوصى باجتناب هذا الموضع حيث قال:(فهذا ونحوه معًا لا يجوز لاحد قياس عليه غير ان فيه ما قدمناه ذكره من سَمّو الشاعر وتغطرفه وبأوه وتعجرفه فإعرفهُ وإجتنبهُ) [1: 395/2] ويرى ابن الاثير ان (هذا وامثالهُ معًا لا يجوز قياس عليه...وهو شعر مضطرب مُختل وهو من اقبح الابيات لانَّ معانيه قد تداخلت وركب بعضها بعضًا)[25: 180/2].

-الشاهد الثامن

ما اورده ابن جني من قول الشاعر:[1: 331/1، 392/2][25: 180/2][9: 201]

فَقَدْ والشَكُ بَيْنَ لِي عَنَاءٌ ... بِوَشْكِ فُرَاقُهم صرَدٌ يَصِيحُ

ورد في(باب في هل يجوز لنا في الشعر من الضرورة ما جاز للعرب اولا؟)[1: 324/1-336]، وتكرر في(باب في شجاعة العربية (فصل في التقديم والتأخير))[1: 384/2-413]

ففي الباب الاول اورده ابن جني شاهدًا على ما ورد من العرب لحنًا لا نعذر في مثله[1: 330/1]، وعلقَ عليه بعد ان اورده (اراد: فقد بيَّن لي صرد يصيح بوشك فراقهم والشك عناء، فقد ترى الى ما فيه من الفصول التي لاوجه لها ولا لشيء منها)[1: 331/1] ووجه ارتباط الشاهد بعنوان الباب ان هذا الاستعمال غير جائز.

وفي الباب الثاني اورده ابن جني شاهدا على التقديم والتأخير والفصول غير اللائقة فيقول فيه: (اراد: فقد بين لي صرد يصيح بوشك فراقهم والشك عناء، ففيه من الفصول ما أذكره وهو الفصل بين (قد) والفعل الذي هو(بَيَّنَ) وهذا قبيح لقوة اتصال (قد) بما تدخل عليه من الافعال ألا تراها تعتد مع الفعل كالجزء منه...وفصل بين المبتدأ الذي هو (الشك) وبين الخبر الذي هو (عناء) بقوله: بينَ لي، وفصل بين الفعل الذي هو (بَيَّنَ) وبين فاعله الذي هو (صُرد) بخبر المبتدأ الذي هو (عناء) وقدم قوله: (بوشك فراقهم) وهو معمول (يصيح) ، ويصيح صفه لـــ(صُرد) على صرد وتقديم الصفة او ما يتعلق بها على موصوفها قبيح الا ترى انكَ لا تجيز: هذا اليوم رجل وردَّ من موضع كذا، لأنكَ تريد: هذا رجل ورد اليوم من موضع كذا، وانما يجوز وقوع المعمول فيه بحيث يجوز وقوع العامل فكما لا يجوز تقديم الصفة على موصوفها كذلك لا يجوز تقديم ما اتصل بها على موصوفها)[1: 393/2][25: 41/2]، وواضح من خلال تعقيب ابن جني وجه ارتباط الشاهد بعنوان الباب.

-الشاهد التاسع

ما اورده ابن جني من قول الشاعر[1: 331/1، 396/2][26: 683/6][10: (شكر) 427/4]

مَعَاويَ لمْ تَرعَ الأَمَانَةَ فأرعها ... وَكُنْ حَافِظًا للهِ والدينِ شَاكِرُ

ورد في (في هل يجوز لنا في الشعر من الضرورة ما جاز للعرب او لا؟)[1: 324/1-336] ، وتكرر في (باب في شجاعة العربية (فصل في التقديم والتأخير))[1: 384/2-413]الشاهد فيه في كلا الموضعين الاعتراض بين الفعل والفاعل ففي الباب الاول يوضح ابن جني ان (شاكر) اسم قبيلة ومعنى البيت (لم ترع الامانة شاكر فأرعها انت وكن حافظا لله والدين) ورأى ان الاعتراض الوارد بين الفعل (لم ترعَ) وفاعله (شاكر) الواردة في عجز البيت على الرغم من كثرة الالفاظ بين الفعل والفاعل الا انه حسن جميل ووجه الربط بين الشاهد وعنوان الباب ان مثل هذا الاعتراض يجوز لنا ارتكابه[1: 331/1-332][10: (شكر) 427/4]، وهو عكس الشاهد السابق.

وتكرر في الباب الثاني للقضية نفسها واورد ما اوردهُ من كلام في الباب الاول واحال اليه[1: 395/2-396]، ووجه ارتباط الشاهد بعنوان الباب انه ذكر الفعل وقدم الجملة الاعتراضية الطويلة على فاعلها ورأى ان هذا التقديم كما وضحنا في الباب الاول حسنٌ جميل.

- الشاهد العاشر

ما اوردهُ ابن جني من قول الشاعر:[1:332/1، 337][هو لرجل من بني دارم، ينظر: 27: 481/2][28: 46/1]

وَقَدْ أدركَتنِي-وَالحَوادِثُ جمَةٌ- ... أسِنَةُ قَومٍ لا ضِعافٍ ولا عزلِ

ورد في (باب في هل يجوز لنا في الشعرمن الضرورة ما جاز للعرب او لا؟)[1: 324/1-336] ، وتكرر في (باب في الاعتراض)[1: 336/1-342]الشاهد فيه في كلا الموضعين الاعتراض بين الفعل (ادركتني) وفاعله (اسنة)

ففي الباب الاول اورده ابن جني بعد معرض حديثه عن الشاهد السابق الذي كان في الاعتراض وعقب عليه بقوله: (والاعتراض في هذه اللغة كثير حسنٌ)[1: 332/1] ووعد ان يفرد له بابًا في هذا الكتاب، ووجه ارتباطه بعنوان الباب ان هذا الاستعمال الاعتراضي سائغٌ مقبولٌ جائزٌ وغير ممتنع.

وتكرر في الباب الثاني للقضية ذاتها وهو اعتراض بين الفعل وفاعله وقال في بداية الباب:(اعلم ان هذا القبيل من هذا العلم كثيرٌ وقد جاء في القران وفصيح الشعر ومنثور الكلام وهو جارٍ عند العرب مجرى التأكيد فلذلك لا يُشنَّع عليهم ولا يُستنكَر عندهم ان يعترض بين الفعل وفاعله)[1:1/ 336] ووجه ارتباط الشاهد بعنوان بابه واضح.

-الشاهد الحادي عشر

ما اورده ابن جني من قول الشاعر:[1: 349/1، 467/2][هو ابو ذؤيب الهذلي ينظر: 29: 266/1][26: 639/8]

وكَان سِيَّان ألاّ يسرحوا نعما... أو يَسْرَحوه بها واغْبَرتْ السُوّحُ

ورد في (باب في تدريج اللغة)[1: 348/1-357] وتكرر في (باب في اقرار الالفاظ على اوضاعها الاول مالم يدع داع الى الترك والتحول)[1: 459/2-467]الشاهد فيه في كلا الموضعين استعمال (أو) بمعنى (الواو)

ويرى ابن جني في الباب الاول ان من التدرج في اللغة قد تُشبه شيئًا بشيء من موضع فيمضي حكمه على حكم الاول ثم يتطور الى معنى اخر فمن ذلك خروج(او)الى معنى(الواو) كما في قوله تعالى: ﴿وَلَا تُطِعْ مِنْهُمْ آثِمًا أَوْ كَفُورًا ﴾وكأنه يريد لا تطع هذا النوع من الناس فأجرى(او)مجرى الواو تدرج من ذلك الى غيره ثم اجراها مجرى الواو في موضع عارٍ من هذه القرينة التي سوغته استعمال(او)بمعنى الواو ومثله قوله:

وكَان سِيَّان ألاّ يسرحوا نعما ... أو يَسْرَحوه بها واغْبَرتْ السُوّحُ

اراد: ويسرحوا بها بالواو وليس بـــ(او)[1: 348/1-349] فهذا معنى التدرج اللغوي في إننا قد نستعمل اداة ثم نتدرج منها الى غيرها غير انهم في بعض الاحيان يستعملون الاداة ذاتها مقيدة وهذا التدرج كما في الشاهد الشعري المذكور.

وتكرر في الباب الثاني للقضية نفسها ويقول ابن جني متحدثًا عن التحول في أو: (أو، انما اصل وضعها ان تكون لاحد الشيئين اين كانت وكيف تصرفت وان كان بعضهم قد خَفي عليه هذا من حالها في بعض الاحوال حتى دعاه الى ان نقلها عن اصل بابها)[1: 459/2] ثم يرى ابن جني ان علة ذلك اذا(كان السائل قد يسأل عما هو عارفه اخذ بذلك طرفًا من الايجاب لا السؤال عن مجهول الحال واذا كان ذلك كذلك جاز لأجله ان يُجرد في بعض الاحوال ذلك الحرف لصريح ذلك المعنى فمن هنا جاز ان تقع...(او)في بعض الاحوال موقع الواو)[1: 467/2] واورد البيت الشعري شاهدًا لما يقول او قد تأتي للتغيير وهو اصل وضعها وقد تترك هذا التغيير فتأتي لمطلق الجمع لما يقتضيه الحال وقد اقتضى حالها ان تأتي بمعنى الواو في شاهدنا الشعري وهو وجه ارتباط الشاهد بعنوان الباب.

-الشاهد الثاني عشر

ما اوردها بن جني منقولا لشاعر:[1: 186/2، 109/3وفيه اورد البيت الاول فقط][هو افنون بن جريم التغلبي، ينظر:[29: 33/1]

أَنَّ يجَزَوْا عَامراً سَيْئًا بفعلهم ... أم كيف يَجْزُونَني السُّوأَى مِنَ الحَسَنِ

أَم كَيفَ يَنْفعُ ما تُعْطِي العَلُوقُ بهِ ... رِئْمَانَ أَنْفٍ إِذَا ما ضُنَّ باللَّبَنِ

ورد في(باب في خلع الأدلة)[1: 181/2-198] وتكرر في (باب في الاحتياط)[1: 103/3-113].الشاهد فيه في كلا الموضعين تجريد (أم) من الاستفهام وخلعه عنها

ففي الباب الاول يرى ابن جنيان (أم) أصلها للاستفهام وكذلك (كيف) أداة استفهام ولكن لا يمكن أن يجتمع حرفان لمعنى واحد فلذلك خلعت دلالة الاستفهام من (أم)وجعلها بمنزلة (بل) ولا يمكن أن تخلع دلالة الاستفهام عن (كيف) لأنها جاءت مبنية لتضمينها معنى الاستفهام فلو خلعت عنها الدلالة لأعربت وجوبًا [1: 186/2].

وتكرر في الباب الثاني للقضية نفسها حيث ان(أم) جردت لمعنى الترك والتحول وهذا من الاحتياط [1: 109/3] وهو ما يعرف بالترك والتحول الاحتياطي، ويرى ابن مالك ان (كل موضع لم تتقدم فيه الهمزة استفهامًا كان أو اخبارًا...فـ(أم) تكون منقطعة)[7: 361/3] وهي كما يتضح من البيت الشعري انها المنقطعة بمعنى بل.

-الخاتمة

-كثر تكرار الشواهد الشعرية عند ابن جني في خصائصه ،وتناول فيها قضايا متفرقة كالمسائل الصوتية والصرفية والنحوية واللغوية.

-لم تكن معالجة ابن جني للقضايا النحوية من جهة الاعراب والنصب والجزم انما كان يعالجها ويفسرها تفسيرًا اصوليًا.

-لم تكن القضايا النحوية قضايا نحوية خالصة وانما قد يدرس تحتها قضايا اخرى وكان يعضدها ويوثقها بالشعر العربي الفصيح.

CONFLICT OF INTERESTS

There are no conflicts of interest

-المصادر والمراجع

-القران الكريم

1- الخصائص: أبو الفتح عثمان ابن جني، تح: محمد علي النجار، تق. مرا: د.عبد الحكيم راضي، الناشر: الهيئة المصرية العامة، القاهرة، ط2،2011م.

2- ديوان حميد بن ثور الهلالي: جمع. تح: د. محمد شفيق البيطار، الناشر: هيئة أبو ظبي للثقافة والتراث، أبو ظبي، ٢٠١٠م.

3- ديوان جميل بثينة: جميل بن معمر، د.تح، الناشر: دار بيروت للطباعة والنشر، بيروت، ١٩٨٢م.

4- شرح المفصل: يعيش بن علي بن يعيش أبو البقاء المعروف بابن يعيش وبابن الصانع(ت:643ه)، قد: د.أصيل بديع يعقوب ، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 2001م.
5- بحر المذهب في فروع المذهب الشافعي: الروياني أبو المحاسن (ت: ٥٠٢هـ)،تح: طارق فتحي السيد، الناشر: دار الكتب العلمية،ط١، ٢٠٠٩م.
6- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: أبو العباس شهاب الدين المعروف بالسمين الحلبي(ت: ٧٥٦هـ)،تح: د.أحمد محمد الخراط، الناشر: دار القلم، دمشق، د.ط.
7- شرح تسهيل الفوائد: محمد بن عبدالله جمال الدين بن مالك(ت: 672هـ)، تح: د.عبد الرحمن السيد، ود. محمد بدوي المختون، الناشر: هجر للطباعة والنشر والتوزيع والاعلان، ط1، 1990م.
8- حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك: أبو العرفان علي الصبان الشافعي(ت: ١٢٠٦هـ)، د.تح، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان،ط١، ١٩٩٧م.
9- ضرائر الشعر : علي بن مؤمن أبو الحسن المعروف بابن عصفور(ت: ٦٦٩هـ)،تح: السيد إبراهيم محمد، الناشر: دار الأندلس للطباعة والنشر والتوزيع، ط١، ١٩٨٠م.
10- لسان العرب: أبو الفضل جمال الدين ابن منظور (ت: ٧١١هـ)، الحواشي: اليازجي وجماعة من اللغويين، الناشر: دار صادر بيروت، ط٣، ١٤١٤ه.
11- الكتاب: عمرو بن عثمان أبو بشر الملقب سيبويه(ت: 180هـ)، تح:عبد السلام محمد هارون، الناشر: مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1988،3.
12- الأصول في النحو: أبو بكر المعروف بابن السراج(ت:٣١٦هـ)، تح: عبدالحسين الفتلي، الناشر: مؤسسة الرسالة، لبنان، بيروت، ط3، 1996م
13- شرح كتاب سيبويه: أبو سعيد السيرافي(ت: 368هـ)، تح: أحمد حسن مهدلي، وعلي سيد علي، الناشر: دار الكتب العلمية بيروت، لبنان، ط1، 2008م.
14- ديوان الفرزدق: شر.ضب. قر: أ.علي فاعور، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان،ط١، ١٩٨٧م.
15- ما يجوز للشاعر في الضرورة: محمد بن جعفر القزاز القيرواني(ت: 412هـ)، تح. تق. وصنع فهارسه: د. رمضان عبد التواب، ود. صلاح الدين الهادي، الناشر: دار العروبة الكويت، بإشراف دار الفصحى بالقاهرة، د.ط.
16- درة الغواص في أوهام الخواص: أبو محمد الحريري البصري(ت: ٥١٦هـ)، تح: عرفات مطرجي، الناشر: مؤسسة الكتب الثقافة، بيروت،ط١، ١٩٩٨م.
17- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: ابن عقيل عبدالله الهمداني(ت: 769هـ)، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد، الناشر: دار التراث القاهرة، دار مصر سعيد جودة السحار وشركائه، ط20، 1980م.
18- الإقتراح في أصول النحو وجدله: عبد الرحمن جلال الدين السيوطي، تح. شر: د. محمود فجال، الناشر: دار القلم، دمشق، ط1، 1989م

19- إعراب القرآن: أبو جعفر النحاس (ت:٣٣٨هـ)، تع: عبد المنعم خليل إبراهيم، الناشر: منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت،ط١،١٤٢١هـ.
20- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب: عبدالقادر البغدادي(ت:١٠٩٣هـ)، تح. شر: عبدالسلام محمد هارون، الناشر: مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٤، ١٩٩٧م.
21- النوادر في اللغة: أبو زيد الأنصاري، تح. در: د.محمد عبد القادر أحمد، الناشر: دارالشروق،ط١، ١٩٨١م.
22- التبيان في إعراب القرآن: أبو البقاء العكبري(ت: ٦١٦هـ)، تح: علي محمد البجاوي، الناشر: عيسى البابي الحلبي وشركائه، 1976م.
23- ديوان ذي الرمة: أبو نصر الباهلي(ت:231هـ)، تح: عبدالقدوس أبو صالح، الناشر: مؤسسة الإيمان جدة، ط١، ١٩٨٢م.
24- المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر: ضياء الدين بن الأثير(ت: 637هـ)، تح: أحمد الحوفي، بدوي طبانة، الناشر: دار نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، الفجالة، القاهرة، د.ط.
25- المحكم والمحيط الأعظم، أبو الحسن علي بن اسماعيل بن سيده المرسي (ت458ه)، تح: عبد الحميد هنداوي، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 2000م.
26- شرح نقائض جرير والفرزدق: أبو عبيدة معمر بن المثنى(ت: 209هـ)، تح: محمد إبراهيم حور، ووليد محمود خالص، الناشر: المجمع الثقافي أبو ظبي، الإمارات، ط2، 1998م.
27- العقد الفريد: أبو عمر المعروف بابن عبد ربه الأندلسي(ت: ٣٢٨هـ)، تح: مفيد محمد قميحة، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت،ط١، ١٤٠٤هـ.
28- الحجة للقراء السبعة: أبو علي الفارسي، تح: بدر الدين قهوجي، وبشير جويجاتي، مرا. در: عبدالعزيز رياح، وأحمد يوسف الدقاق، الناشر: دار المأمون للتراث، دمشق، بيروت، ط٢، ١٩٩٣م.
29- البيان والتبين: للجاحظ، د.ت، الناشر: دار ومكتبة الهلال، بيروت، 1423هـ.
30- مجالس العلماء: عبد الرحمن أبو القاسم الزجاجي(ت:337هـ)، تح: عبد السلام محمد هارون، الناشر: مكتبة الخانجي القاهرة، ط2، 1983م.